ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

A Geopolitical Analysis of Iraqi-Turkish Relations after 2003

Assist. Prof Lateef Kamel Kelaiwy

University of Al- Muthanna
College of Education for Humanities

Assist. Lecturer Zainab Ali Mazloum

University of Al- Muthanna
College of Education for Humanities

* *Corresponding author: E-mail* :
Aljabri3000@mu.edu.iq
07803107172

Keywords:
Iraq
Turkey
International Relations
the security dimension

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 1 Mar. 2020
Accepted 9 Nov 2020
Available online 2 Mar 2021
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

Turkey is one of the main regional powers influencing Iraqi political reality after 2003. Moreover, the intertwined geographical ties between the two countries, such as the common borders and water resources, as well as being the main outlet for the export of Iraqi oil, so the Iraqi decision-maker was keen to improve this relations with Turkey, especially as it fears the features of the new political system in Iraq, especially the federalism that divides the state, which will negatively affect Turkish national security. In addition, Turkey is taking advantage of Iraq's need to maximize its gains at the expense of the Iraqi people, which has pushed to deal cautiously with it and in the interests of the state.

© 2021 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.28.2021.10

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

تحليل جيو سياسي للعلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣

أ.م. د لطيف كامل كليوي /جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

م. م زينب علي مظلوم/جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

الخلاصة:

تعد تركيا احد الفواعل الاقليمية الرئيسة في الساحة السياسية العراقية بعد ٢٠٠٣ ، علاوة على ذلك الروابط الجغرافية المتداخلة بين الدولتين مثل الحدود المشتركة والموارد المائية، لا بل تعد منفذاً رئيساً لتصدير النفط العراقي، لذلك حرص صناع القرار العراقي منذ الوهلة الأولى على تحسين علاقاته بتركيا وطمأنتها عن ماهية النظام السياسي الجديد، خاصة ان تركيا تتخوف من بعض سمات ذلك النظام ولا

سيّما الفيدرالية التي قد تمهد لتقسيم العراق الى دويلات تضر بأمنها القومي، وقد عبر الساسة الاتراك مراراً وتكراراً عن ذلك التخوف، لذا عمل المعنيون بتحديد اتجاه علاقات العراق الخارجية على تبديد المخاوف التركية من خلال التأكيد على وحدة التراب العراقي، فضلاً عن ان المصلحة الوطنية تدفع باتجاه تحسين العلاقات بين الدولتين . بيد ان الأخيرة اخذت تستثمر حاجة الدولة لها في تعظيم مكاسبها على حساب العراق، الامر الذي دفع الحكومات المتعاقبة على حكم العراق بعد عام ٢٠٠٣ الى اعتماد مبدا المناورة السياسية في علاقاته مع تلك تركيا بين الانفتاح السياسي والتعامل الحذر وبما يحقق المصلحة الوطنية للعراق .

المقدمة

يهتم الجيوبولتيك بدراسة الكيان السياسي للدولة ويركز على حراكها الخارجي ومنه علاقاتها الدولية من حيث طبيعة تلك العلاقات وابعادها الجيوسياسية التي تتعدد وتتنوع بحسب امكانات الدول ووزنها الجيوسياسي ،ومن هذا المنطلق تعرض البحث للعلاقات العراقية التركية التي شهدت تحولات كبيرة بفعل التغيرات التي طرأت على بيئة صنع القرار العراقي ومنها التحول السياسي في عام ٢٠٠٣ الذي انتج نظام سياسي جديد له تطلعاته وتوجهاته المغايرة للنظام السابق ، اذ حرص من الوهلة الاولى على اقامة علاقات حسن الجوار مع محيطة الاقليمي ، ولاسيما تركيا التي تعد دولة محورية مهمة للنظام السياسي الجديد في العراق لما لها من صلات وثيقة بالداخل العراقي زد على ذلك الروابط الجغرافية المتداخلة مثل الحدود المشتركة والموارد المائية، فضلاً عن كونها منقذاً رئيساً لتصدير النفط العراقي، لذلك حرص صناع القرار العراقي منذ الوهلة الأولى على الانفتاح باتجاه تركيا وطمأنتها عن ماهية النظام السياسي الجديد في الدولة، بيد ان الأخيرة اخذت تستثمر حاجة الدولة لها لتعظيم مكاسبها على حساب الشعب العراقي، لذا يلحظ ان صانع القرار العراقي اخذ يناور في تعامله مع تلك الدولة بين الانفتاح السياسي والتعامل الحذر وبما يحقق مصالح الدولة ويحفظ امنها القومي.

مشكلة البحث : يمكن صياغة مشكلة البحث على النحو الاتي :

ما طبيعة العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣ ؟ وما ابعادها الجيوسياسية ؟

فرضية البحث :انطلاقاً من المشكلة يفترض الباحثان الاتي :

ان حالة الوهن السياسي التي عاشتها الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ اثرت سلبا علاقاتها الدولية ، لاسيما مع تركيا التي افادت من مشتركاتها الجغرافية مع الدولة في تعظيم مكاسبها الجيوسياسية بأبعادها المختلفة السياسية والاقتصادية والامنية.

اهمية الدراسة : تأتي اهمية هذا البحث من كونه يركز على دراسة علاقات العراق الدولية ازاء محيطه الاقليمي بعد عام ٢٠٠٣ ، لاسيما مع تركيا ذات المشتركات الجغرافية الضاغطة على الدولة طبيعيا (**الموارد المائية)** وبشريا **(الاثنية)** ، فضلا عن اهمية الموضوع بوصفه اضافة للمكتبة العلمية عامة والجغرافية خاصة .

حدود البحث : تتحدد الدراسة مكانياً بدولة العراق التي تقع في الجزء الجنوبي الغربي من اسيا بين دائرتي عرض (٦ـ ٢٩°– ٢٧ـ ٣٧°) شمالاً وخطي طول (٣٩ـ ٣٨°– ٣٦ـ ٤٨°) شرقاً الخريطة (١)، اما حدودها الزمانية فهي ممتدة بين عامي (٢٠٠٣–٢٠١٩) .

منهج البحث ومنهجيته :اعتمد الباحثان على المنهج التحليلي لأهميته في تفسير مسار العلاقات بين الدولتين من جانب والكشف عن ابعادها الجيوسياسية من جانب اخر .اما منهجية البحث فقد اشتملت على مقدمة شاملة وثلاثة مطالب ،تناول الاول العلاقات العراقية التركية للمدة (٢٠٠٣–٢٠١٠) ،فيما تعرض المطلب الثاني لدراسة العلاقات العراقية التركية للمدة (٢٠١١–٢٠١٩) اما المطلب الثالث فقد خصص لدراسة الابعاد الجيوسياسية للعلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣ ،فضلاً عن النتائج والتوصيات وقائمة الهوامش والمصادر .

خريطة (١)الموقع الفلكي للعراق

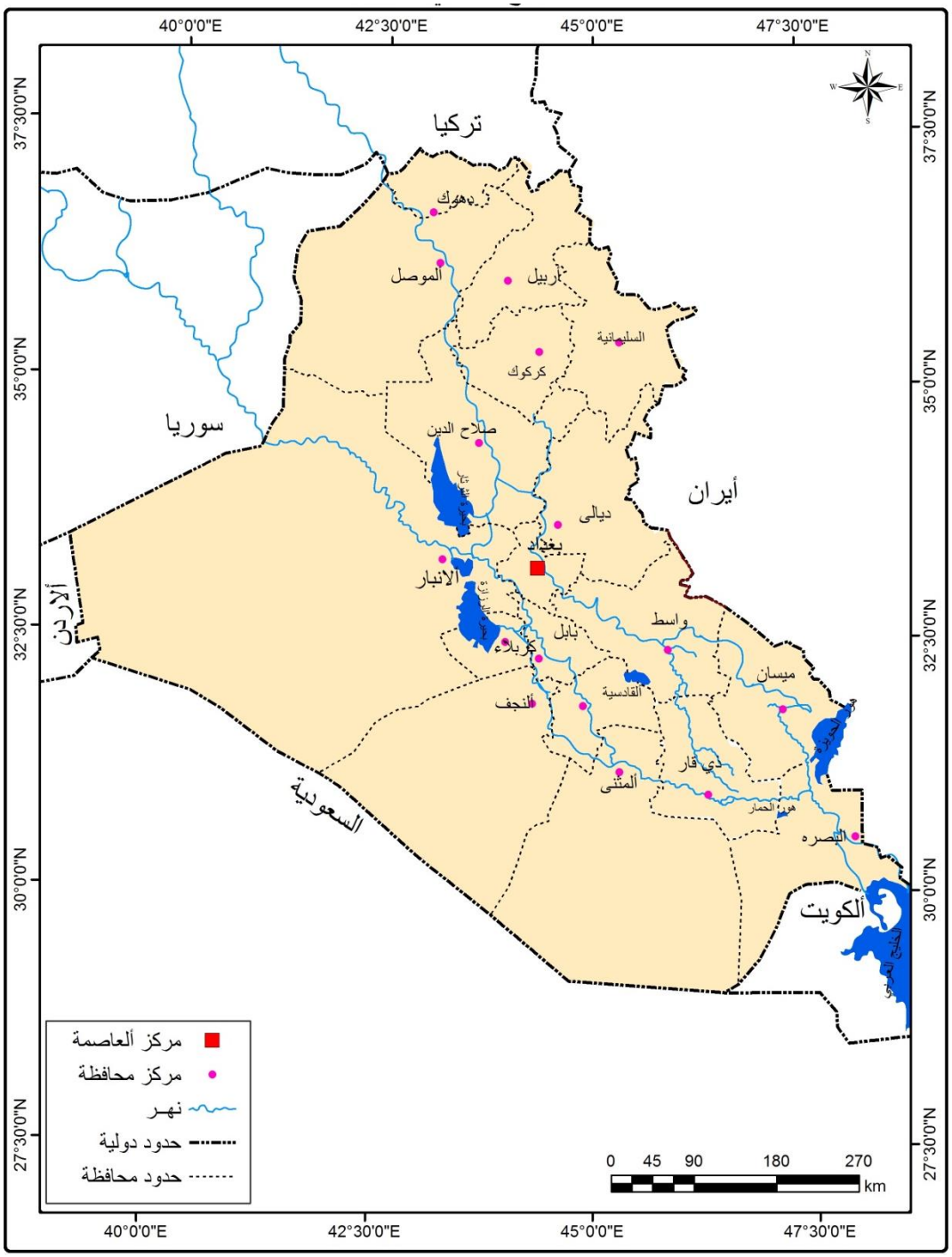

المصدر/زينب علي مظلوم , تحليل جغرافي سياسي لمؤشرات الحكم الرشيد (دراسة تطبيقية على العراق) , رسالة ماجستير , جامعة المثنى , كلية التربية , ٢٠١٩.

المطلب الأول

العلاقات العراقية التركية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠)

ان انطلاقاً من حرص العراق الجديد على اقامة افضل العلاقات مع محيطه الإقليمي والدولي عمل صناع القرار السياسي في الدولة على تنشيط التفاعل الإيجابي مع تركيا ذات الاهمية الجيوبولتيكية بالنسبة للعراق، اذ حاول الأخير فتح قنوات للاتصال الخارجي معها، فقد أوفد نائب رئيس الجمهورية الأسبق ابراهيم الجعفري اليها في عام ٢٠٠٤ لتبديد مخاوفها حول الفيدرالية ووجود حزب العمال الكردستاني على الأراضي العراقية، وقد اوضح الجعفري للأتراك ان العراقيين غير قادرين على طرد ذلك الحزب من الأراضي العراقية قبل ان يتم نقل السلطة اليهم وامتلاك زمام الأمور.[١]

بالمقابل يلحظ ان تركيا التي أُقصيت عن ترتيبات الوضع العراقي بسبب موقفها المناهض للحرب، عملت على التنسيق مع القومية التركمانية في الدولة ومساعدتها في تكوين جهة سياسية لتنخرط في الميدان السياسي العراقي، لكونها ترى ان مجرد وجود هذا المكون في العراق يعد مبرراً كافياً للتدخل في الشأن الداخلي لمنطقة الدراسة.[٢] وعندما عرض الأمريكان على الحكومة التركية امكانية نشر قوات تركية في العراق وافقت الحكومة التركية على ذلك المطلب بعد حصولها على تفويض من البرلمان يخولها الصلاحيات المناسبة لأجل ذلك العمل، بيد ان العراق رفض وجود اي قوات لدول الجوار على أرضه ، لذا أُجبرت الأخيرة على التراجع عن قرارها بإرسال قوات لحفظ الامن الى العراق.[٣]

ومن جانب آخر بين الرئيس العراقي آنذاك جلال الطالباني للأتراك ان دولته مهتمة بتطوير العلاقات معهم وازالة العوائق الماثلة امامها بما في ذلك حزب العمال الكردستاني الذي عبر عنه بما نصه **(نحن لن نضحي بعلاقاتنا الاقتصادية والثقافية مع تركيا بسبب منظمة ارهابية)**، في حين ذهب وزير الخارجية زيباري الى القول **(لقد اتفقنا على ان يكون موقفنا موحداً لمكافحة الارهاب، ولن نسمح لأي طرف بما في ذلك حزب العمال الكردستاني بتسميم علاقاتنا الثنائية).**[٤]

ونتيجة لذلك اخذت الإيجابية تأخذ مأخذها في علاقات الدولتين ، ففي عام ٢٠٠٨ توجه الرئيس العراقي جلال الطالباني في زيارة رسمية الى تركيا بهدف تمتين علاقة الدولة بجارتها الشمالية ودعوته لكبار المسؤولين الاتراك الى زيارة العراق والتعاون معه في المجالات الجيو اقتصادية، وبالفعل لبى

الدعوة الرئيس التركي السابق عبد الله كول ، اذ زار العراق في السنة ذاتها ومن ثم مجيئ رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان الى الدولة على رأس وفد رسمي وتوقيعه على اتفاقية انشاء مجلس التعاون الاستراتيجي بين الدولتين.[٥] أعقبها توجه رئيس الوزراء الاسبق نوري المالكي بوفد رسمي الى تركيا لتعزيز العلاقات ومناقشة اليات التعاون السياسي والاقتصادي فضلاً عن التنسيق المشترك بين الجانبين لتحجيم نشاط حزب العمال الكردستاني.[٦] وفي عام ٢٠٠٩ توجه رئيس الوزراء التركي الى العراق مرة اخرى لحضور الاجتماع السنوي لمجلس التعاون الاستراتيجي الذي ينعقد بالتناوب بين الدولتين، علاوة على ذلك عقد العديد من الاتفاقيات التي تخدم الطرفين كليهما.[٧] وتبعاً لذلك حقق العراق مكاسب سياسية واقتصادية ناهيك عن زيادة حصة العراق المائية من ٥٨% من المياه الواصلة الى سوريا لتبلغ ٦٨% من تلك المياه.[٨] الا ان الانفتاح السياسي اخذ يضمحل بين البلدين منذ ٢٠١١ على خلفية التدخل التركي في الشأن الداخلي العراقي والتقاطعات السياسية بين حكومتي الدولتين حول الأحداث الجارية مع جوارهما الجغرافي لاسيّما سوريا، لتبدأ مرحلة من التعاطي السلبي في العلاقات الثنائية فيما بينهما التي سيم تفصيلها في المطلب الثاني.

تأسيساً على ما سبق يلحظ بان الحكومة العراقية الجديدة انفتحت سياسياً على تركيا وعملت على ازالة مخاوفها حول وضع الاكراد في شمالي البلد، عبر التأكيد على وحدة الأراضي العراقية، وطلب مساعدة الحكومة التركية لتوجهات النظام السياسي الجديد الساعي الى تحقيق الامن والاستقرار في كامل ربوع الدولة، وقد توالت زيارة المسؤولين العراقيين الى تركيا، وكان أبرزها زيارة رئيس الجمهورية جلال الطالباني اليها التي أعقبها حراكاً نشيطاً للوفود الرسمية بين الدولتين ممثلة بكبار المسؤولين فيهما، الأمر الذي افضى الى توقيع الجانبين على اتفاقيات تعزز اواصر التقارب الجيوسياسي بينهما، ومنها اتفاقية مجلس التعاون الاستراتيجي، فضلاً عن تمكن العراق من زيارة حصته المائية القادمة من تلك الدولة، غير ان الأمور ما لبثت ان عادت **الى سلبيتها مرة ثانية، ولا سيّما بعد تمادي الحكومة التركية في التدخل في الشأن الداخلي العراقي مما افرز حاله من التقاطعات السياسية بين الدولتين.**

المطلب الثاني: العلاقات العراقية- التركية للمدة (٢٠١١-٢٠١٩)

ثمة انعطافه سلبية في العلاقات العراقية التركية أدت الى تراجع التوجه الخارجي العراقي حيال تلك الدولة، وبلغ التوتر اشده في عام ٢٠١١ على خلفية مواقف تبنتها الحكومة التركية مضرة بالأمن

القومي العراقي مثل احتضانها للجماعات المعارضة للنظام السياسي الجديد ورعايتها وتقديم الدعم لها، والتنسيق معها لتقويض الاستقرار في الدولة.[٩]

اضف الى ذلك اتباعها لسياسة تمييزية إزاء الداخل العراقي، بل واعطت لنفسها الحق في الدفاع عن بعض المكونات العراقية الاصيلة، فضلاً عن اتهام رئيس وزرائها للحكومة العراقية بأنها ذات نهج طائفي.[١٠] علاوة على استغلالها للخلافات بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية في التقرب من الإقليم دون موافقة الحكومة العراقية او التنسيق معها ، ناهيك عن زيارة المسؤولين الاتراك للمحافظات العراقية بعيداً عن الضوابط القانونية والدبلوماسية التي تنظم حركة الوفود الرسمية بين الوحدات السياسية، ومنها زيارة وزير الخارجية التركي أحمد داود أغولو الى إقليم كوردستان ومحافظة كركوك دون اتباع الاجراءات الاصولية في تلك الزيارة، الأمر الذي دفع الحكومة العراقية الى تحذير تركيا من عواقب التعاطي السلبي مع العراق الذي سيكون مضراً بكلتا الدولتين، الا ان الحكومة التركية استمرت في سياستها الاستفزازية تجاه الأخير، اذ توجه وزير الطاقة التركي تانر يلدز جواً الى محافظة أربيل دون التنسيق مع الحكومة العراقية، مما دفعها الى توجيه انذارٍ له اجبره على العودة الى بلاده دون الهبوط في تلك المحافظة.[١١]

ويمكن ارجاع سوء التعامل التركي مع العراق الى ان الأولى تبحث لنفسها عن عمق استراتيجي في جوارها الجغرافي من خلال استخدامها للقوة الناعمة والارث الاستراتيجي للإمبراطورية العثمانية في ذلك الجوار، لذا فهي تعمل بكل ما اوتيت من جهد وتأثير على التعاطي مع ملفات المنطقة وفق تصورها باعتبارها مشكلاتها الخاصة، بما في ذلك العراق[*]. وهذا ما تم رفضه من قبل الأخير، زد على ذلك معارضته لتوجهاتها إزاء الأزمة السورية، مما عدته الحكومة التركية تحدياً لطموحاتها الإقليمية والدولية، لا سيّما انها وضعت لنفسها سقفاً زمنياً لتتحول الى فاعل دولي وتحديداً في ٢٠٢٣ حسب تقديرات محرك السياسة الخارجية التركية أحمد داود أغولو.[١٢] وبين هذا وذاك اخذت الأمور تزداد سوءاً بين الدولتين، فضلاً عن التصعيد الإعلامي الذي اسهم في تأجيج الأمور وتعميق الهوة بينهما.

تبعاً لذلك اخذت العلاقات العراقية التركية بالتراجع والتدهور، لاسيما ان الاخيرة توغل في تدخلها في الشأن الداخلي العراقي، لا بل اعطت لنفسها حق الوصاية على شريحة اصيله في المجتمع العراقي (التركمان)، وهذا ما لا يمكن القبول به في اي حال من الاحوال، فضلاً عن احتضانها لمؤتمرات العناصر المناوئة للعملية السياسية في الدولة، الأمر الذي دفع الحكومة العراقية الى التعبير عن

استيائها من موقف تركيا العدائي ازائها، بيد ان ذلك الأمر لم يلقَ آذاناً صاغية، اذ استمر النهج السلبي لتركيا ازاء العراق، من خلال استثمارها لخلافات إقليم كردستان مع الحكومة المركزية لصالحها عبر توسيع هوة تلك الخلافات عن طريق زيادة تعاملاتها مع ذلك الإقليم بعيداً عن السلطة المركزية، بل وتحريك الوفود الرسمية الى منطقة الدراسة دون اي اعتبار للحكومة العراقية، متجاوزة بذلك القواعد الدولية والدبلوماسية المنظمة لحركة الوفود بين الدول، مما اضطر العراق الى تصعيد حدة خطابه إزاء تلك الدولة الى حد تهديده للمسؤولين الاتراك بتحمل تبعات دخول العراق بدون اذن الجهات الحكومية المعنية، ناهيك عن حالة التصعيد الإعلامي والاتهامات المتبادلة بين الجانبين.

ولعل السلوك السياسي السلبي لتركيا تجاه العراق لا يمكن ابعاده عن دائرة بحث تلك الدولة عن عمقها الاستراتيجي في جوارحها الجغرافي، فهي تحاول ان تعيد امجاد الامبراطورية العثمانية، ولكن بطريقة حديثه تتلاءم مع واقع النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين عبر اعتمادها على سياسة القوة الناعمة لاحتواء مواقف ذلك الجوار وتشكيلاته، الا ان تلك السياسة لم تُفلح مع العراق، اذ ان الأخير اخذ يتقاطع معها حول التحولات السياسية في المنطقة، ومنها الأزمة السورية، لذلك عملت على ممارسة الضغط على الحكومة العراقية لثنيها عن معارضة التوجهات التركية في تلك المنطقة لكون فشلها في احتواء الموقف العراقي سوف يبدد احلامها في الوصول الى مرتبة الفاعلية الدولية التي تطمح الى تحقيقها بحلول عام ٢٠٢٣، وبين سلبية التوجهات التركية بعد ٢٠١١ وبين الإرادة الوطنية العراقية الرافضة لتلك التوجهات، عمل صانع القرار السياسي العراقي على تبني مواقف سياسية تتلاءم مع امكانات الدولة وبما تمليه طبيعة التدخلات التركية. على ان التوتر في علاقات البلدين له اثاره السلبية على كليهما، لهذا فان التهدئة السياسية والحوار البناء ضرورة ملحة لتقليص الهوة بين الدولتين، ولا يخفى على المتتبع ما تعرضت له تركيا من خسائر جراء موقفها من العراق في حرب الخليج الثانية في مطلع تسعينيات القرن العشرين ، لذا ترفض العقلانية السياسية تكرار أخطاء الماضي، لا سيّما اذا ما علمنا ان التبادل التجاري بين الدولتين وصل الى (٨) مليار دولار في عام ٢٠٠٨ وارتفع الى (١٠) مليار دولار في ٢٠١٠، ناهيك عن وجود (٤٠٠) شركة تركية عاملة في المجال الاستثماري في العراق.[١٣]

وهذه الروابط الاقتصادية لا يمكن التغاضي عنها ، لذا حرص العراق على اعتماد التهدئة السياسية في سلوكه الخارجي حيال تركيا ، لحاجة المستمرة لها في موقعها الجغرافي ومواردها المتدفقة

باتجاهه واهميتها في تثبيت قواعد الاستقرار في البلد، اذ عمل ومنذ منتصف عام ٢٠١٢ على إعادة الأمور الى ما كانت عليه قبل ٢٠١١ من خلال دعوة الحكومة التركية للحوار وحل الملفات العالقة بالطرق الدبلوماسية لكون انقطاع الوصل بين الدولتين لن يكون مجدياً لهما ، ناهيك عن ضغط المعارضة التركية على حكومتها من اجل اعادة علاقاتها مع العراق .[١٤]

زد على ذلك اوفد العراق مستشار الامن الوطني فالح فياض الى تركيا لتحسين وترميم العلاقات الثنائية بين الدولتين.[١٥] من جانبها رحبت تركيا بتلك الزيارة، لا بل ودعت الفعاليات السياسية العراقية بما فيها أصحاب السلطة السياسية لحضور المؤتمر السنوي لحزب العدالة والتنمية التركي، وتلبية لتلك الدعوة توجه رئيس مجلس النواب العراقي اسامة النجيفي ومعه بعض الشخصيات السياسية لحضور ذلك المؤتمر وتحديداً في ٢٠١٢/١٠/١.[١٦] وفي ٨/ ١٢ من العام نفسه اكد رئيس الوزراء الاسبق نوري المالكي أن العراق منفتح على اقامة علاقات إيجابية مع تركيا اذا رغبت ان تكون علاقاتها مع الحكومة العراقية وليس مع جزء من العراق او مكون من مكوناته، كما خاطب السيد المالكي الشعب التركي عبر وسائل الإعلام التركية بالقول (**اقول للشعب التركي انه شعب صديق وشقيق وجار نتمنى له كل التوفيق، ونتمنى ايضاً ان يؤكد من جانبه على اهمية العلاقات الإيجابية بين البلدين، وبما ان البرلمانيين ايضاً يمثلون الشعب التركي نتمنى على البرلمانيين ان يأخذوا الأمور كما نأخذها نحن بجدية، واقول ايضاً للبرلمان العراقي والشعب العراقي ان يكون شريكاً للدفع باتجاه علاقات طيبة بين البلدين)**، الأمر الذي لقى ترحيباً من تركيا وعلى لسان وزير خارجيتها أحمد داود أغولو الذي قال (**لا يوجد هناك توتر بين تركيا والعراق ولا يوجد توتر بين تركيا ومجموعة من العراقيين لكن هناك اختلافات في الرؤى بين الحكومة التركية ورئيس الوزراء المالكي)**، وتبعا ذلك طرا تحسن على مسار العلاقات بين الدولتين حتى وصل حجم التبادل التجاري بينهما الى (١٦) مليار دولار في نهاية ٢٠١٢.[١٧] بيد ان التحول الايجابي لم يدم طويلا بينهما بفعل انخراط تركيا في اطار المشروع الامريكي الكبير الشرق الاوسط الجديد القائم على اساس تقسيم دول المنطقة الى كانتونات صغيرة يسهل السيطرة عليها ومنها العراق الذي اريد له التقسيم الخريطة (٢) ، ناهيك عن الدور السلبي لتركيا في احداث **(داعش)** عام ٢٠١٤ ، اذ مدت هذا التنظيم الاجرامي بالدعم اللوجستي الامر الذي مكنه من السيطرة على اكثر من ثلث مساحة العراق قادما من سوريا الخريطة (٣)، على ان معركة الخلاص من هذا التنظيم استمرت لمدة ثلاث سنوات ، اذ تمكنت الحكومة العراقية من بسط نفوذها على كامل الاراض

التي سيطر عليها في عام ٢٠١٧ ، مع بقاء بعض الخلايا النائمة في اماكن متفرقة ضمن مناطق انتشاره حتى نهاية مدة الدراسة ، وتجدر الاشارة الى ان السلوك السياسي التركي ازاء العراق مازال سلبيا بالرغم من رغبة العراق الصادقة في تحسين علاقاته مع تللك الدولة.

ان حالة السلبية التي سادت العلاقات العراقية التركية منذ ٢٠١١ لم تعد على الدولتين الا بالضرر، لذلك حاول العراق ومن خلال سياسته الخارجية ترميم تلك العلاقات عبر فتح قنوات للتواصل الخارجي مع تلك الدولة، عن طريق ارسال الوفود الرسمية الى الأخيرة، فضلاً عن استخدام الجانب الإعلامي للتقريب بينهما، الأمر الذي استحسنته تركيا وتفاعلت معه إيجابياً عبر مؤسساتها المعنية، ولا سيّما بعد سيطرة العراق على كامل ارضه وطرد تنظيم داعش منها، لكون مصلحة الدولتين تقتضي طي صفحة الماضي وبدء صفحة جديدة في سلوكها الخارجي قائمة على اساس الاحترام المتبادل والتعاون السياسي والاقتصادي المفيد لكلا الجانبين، بيد ان الادراك العراقي والتركي لأهمية التقارب لم يرتقِ الى مستوى طموح الجانبين اذ لم يترجم الى واقع حقيقي، فقد ظلت الأمور في إطار التهدئة السياسية ولم يحصل الانفراج الحقيقي في علاقات الدولتين بسبب الفوارق الجيوسياسية بينهما (السياسية والاقتصادية والعسكرية).

خريطة (٢)

المشروع الامريكي لتقسيم العراق

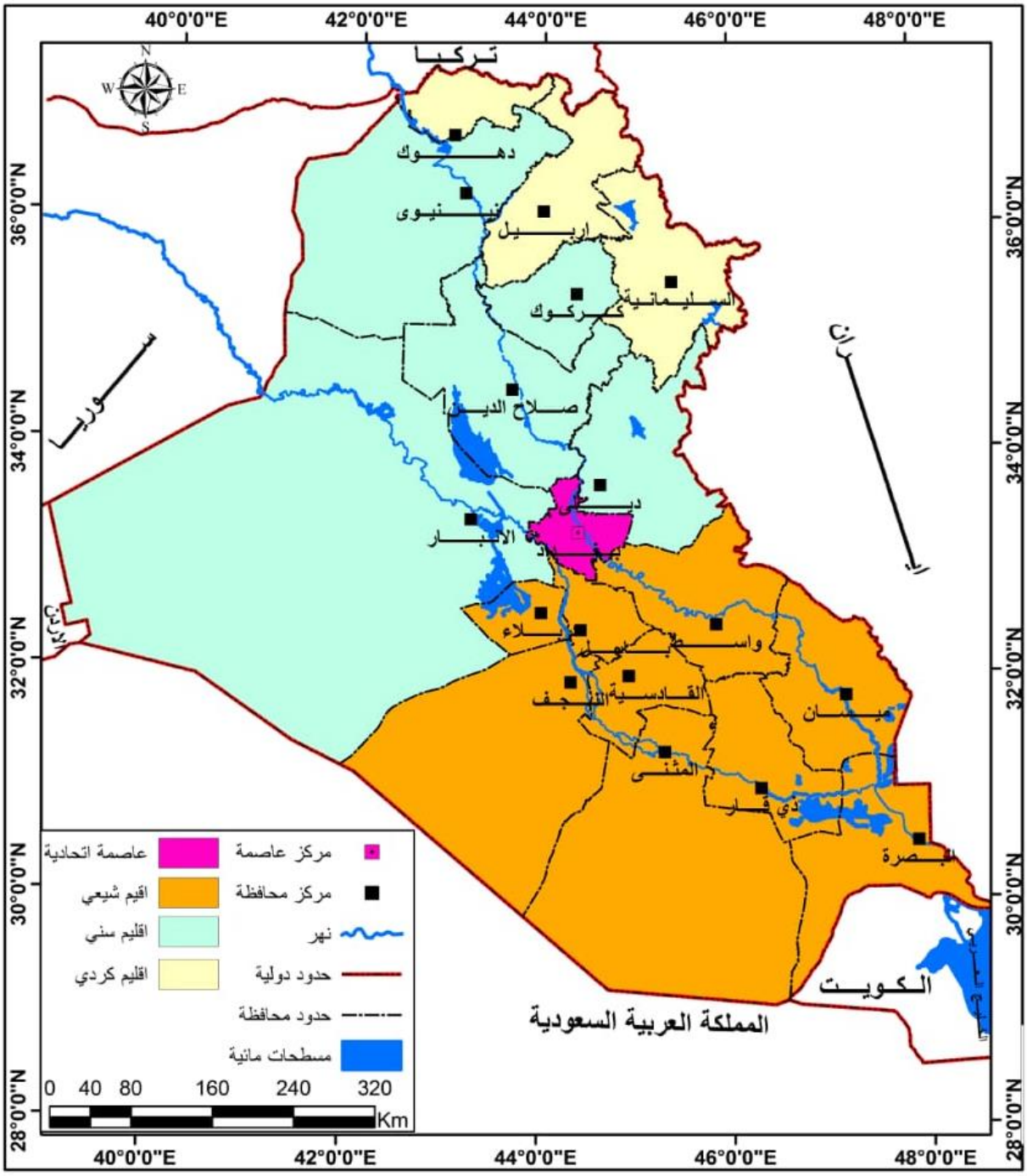

المصدر:من عمل الباحثان اعتماداً على : عمر نجيب ، مخطط تقسيم العراق في متاهات الصراع ، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن: www.raialyoum.com

خريطة (٣)

الاراضي الخاضعة لسيطرة داعش في العراق وسوريا للمدة ٢٠١٤ -٢٠١٧

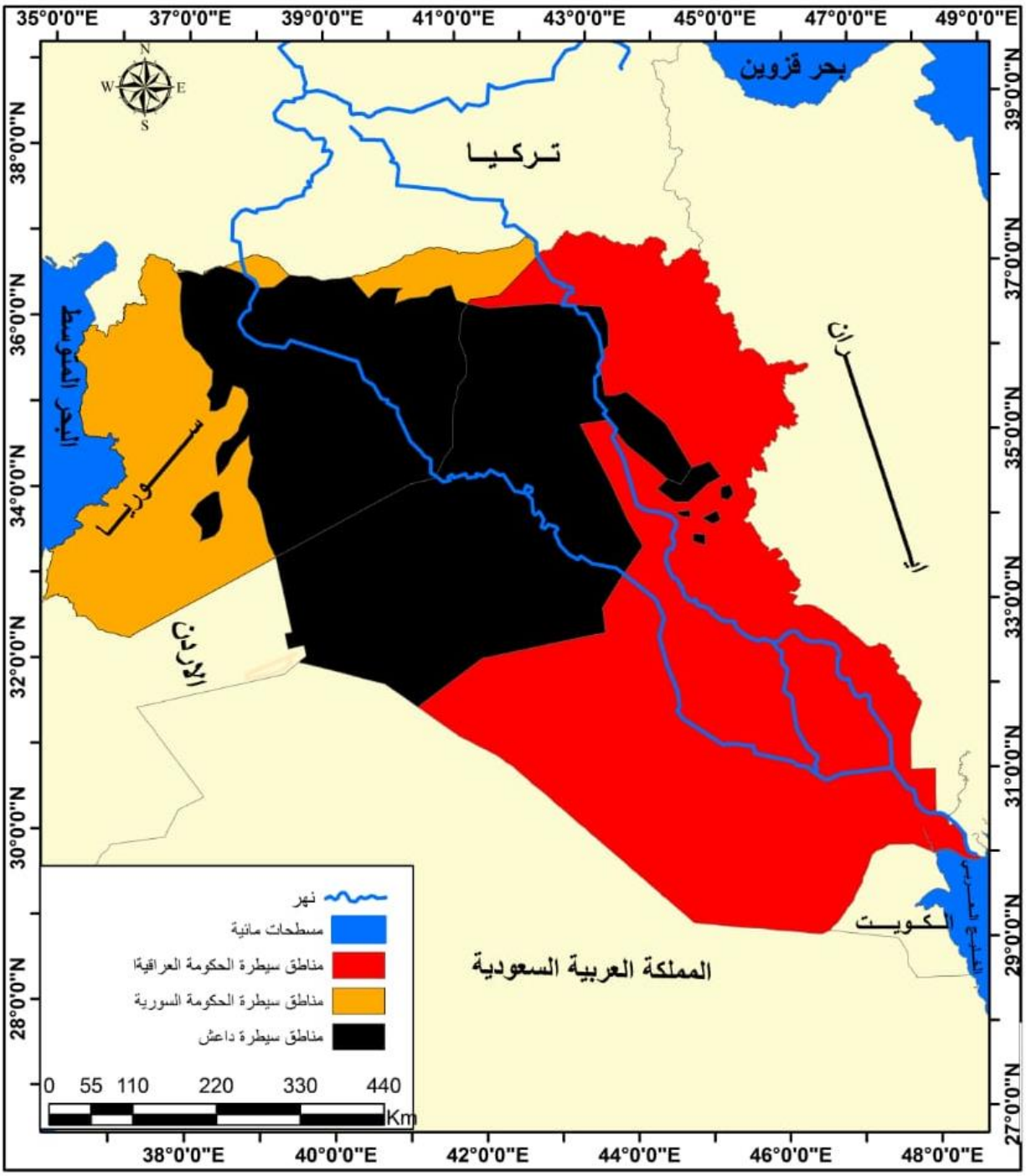

المصدر: لطيف كامل كليوي ، اعياد عبد الرضا عبدال ، تحليل جغرافي سياسي لبناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة اوروك للعلوم الانسانية ، العدد ٢ ، المجلد ١٢ ، جامعة المثنى ، ٢٠١٩ ، ص١٦٩٩.

المطلب الثالث

الابعاد الجيوسياسية للعلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣

يتفق المختصون ببناء العلاقات الدولية بصورة عامة على وجود ابعادا رئيسة ضاغطة على صناع القرار السياسي تدفعهم الى اتخاذ بعض التدابير والاجراءات لتحقيق المصلحة الوطنية، وتتباين تلك الابعاد بتباين ظروف الوحدات السياسية، وهذا ينطبق على العلاقات العراقية التركية التي تتمحور ابعادها الجيوسياسية حول الجوانب السياسية والاقتصادية والامنية.

اولا- الابعاد السياسية:

مر العراق في السنوات الأخيرة بالعديد من التحولات السياسية، فبعد الحرب الأمريكية عليه بدأ ان الدولة مقبلة على حالة من الفوضى التي تجلت ملامحها في غياب الاستقرار الامني والصراع الداخلي بين النخب السياسية، فضلاً عن تزايد نشاط الجماعات الارهابية القادمة من الخارج، وتصاعد وتيرة التدخلات الخارجية.[١٨] التي تعددت مشاربها دوليا واقليميا ومنها تركيا فقد كان موضوع **(الاقليات وحزب العمال الكردستاني والمياه)** فاعلا في علاقاتها مع العراق.[١٩] اذ استثمرت تلك الاوراق للضغط على النظام السياسي الجديد في الدولة، مما أضر بفاعليتها، فعلى سبيل المثال لا الحصر استعملت موضوع الاقلية التركمانية للتدخل في الشأن الداخلي العراقي والتأثير على مسار العملية السياسية فيه .[٢٠] لذلك حرص الأخير على تحييد تركيا عن دعم اي جزء او مكون ضمن حدود الدولة، فضلاً عن السعي الحثيث لربط تعاملات تركيا حيال الدولة مع الحكومة العراقية المركزية حصراً، ناهيك عن رغبة العراق في مساعدة تركيا له في تثبيت قواعد الاستقرار السياسي في الدولة لا تفكيكها.[٢١] علماً بأن هذا الدور التوفيقي بين مكونات المجتمع العراقي قد ادته تلك الدولة بعد ٢٠٠٣، بيد انها تراجعت عنه بعد عام ٢٠١١ بسبب تقاطع توجهاتها الجيوسياسية في العراق وجواره الجغرافي مع الرؤية السياسية العراق.[٢٢] يلحظ مما سبق ان البعد الجيوسياسي حاضرا في تفكير المعنيين ببناء العلاقات العراقية التركية ، فالأولى بحاجة ماسة لتركيا في ارساء معالم الاستقرار السياسي فيها اذ ان اي تحسن في علاقاتهما يؤدي الى تخفيف وطأة الخلافات الاثنوغرافية المتصاعدة في الدولة بفعل التدخلات الخارجية ومنها التدخل التركي ، اما الثانية فقد افادت جيوسياسيا من حالة الوهن التي يعيشها العراق لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ .

ثانيا– الابعاد الاقتصادية:

انسجاما مع القاعدة العلمية في سلم **ماسلو** للحاجات الانسانية يلحظ ان تدرج هذه الحاجات وتصاعدها من الحاجات المادية الى الحاجات المعنوية يجعل من المصالح الاقتصادية بمثابة حجر الاساس في العلاقات الدولية، فكلما تعمقت هذه المصالح كلما زادت الدول من تقاربها وتفاعلها إيجابياً.[٢٣] وهذا ينطبق على توجهات العراق ازاء تركيا التي تأتي بالمرتبة اولى من حيث حجم تبادلها التجاري مع الدولة اذ بلغ ذلك التبادل(١٦)مليار دولار وبنسبة(٥٠,٥) % من اجمالي التبادل مع دول الجوار البالغ (٣١,٩٨١) مليار دولار الجدول (١)، على ان ابتعاد العراق عن تركيا سيضر بالإمكانات الاقتصادية للدولة ولاسيّما النشاط الزراعي الذي يرتكز على الواردات المائية القادمة من تلك الدولة ، فضلاً عن استمرار حاجة العراق لتركيا في زيادة صادراته النفطية عبر أراضيها، لا سيّما اذا ما علمنا ان العراق يميل الى زيادة سقف تلك الصادرات الى اكثر من واقعها الحالي البالغ (٦٠٠) الف برميل يومياً.[٢٤] وعليه يمكن القول ان العلاقات العراقية التركية تميل الى ابداء المرونة والدفع باتجاه التعاون المشترك لفاعلية الشراكة الاقتصادية بين الدولتين ، لذا فان الدافع الاقتصادي امر لا يمكن تجاوزه من صناع القرار العراقي في حراكه الخارجي، على ان الدولتين اخذتا بالتسابق من أجل زيادة تعاملاًتهما الاقتصادية ومصداق ذلك حجم التبادل التجاري بينهما.

ثالثا–الأبعاد الامنية:

يشكل الملف الامني المشكلة الرئيسة التي واجهت كل الحكومات العراقية المتعاقبة على السلطة بعد عام ٢٠٠٣، لكون الوضع الامني يعد العقبة التي تقف إزاء حل المشكلات الأخرى المرتبطة بالجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[٢٥] ونتيجة لتفاقم هذه المشكلة خسر العراق ما يقرب (٧٦٥٧٤) شهيد ونحو (٢٣٢٤٠٨) جريح لغاية ٢٠١٥ فضلا عن تهجير اكثر (٢٩٠٢٩٦) عائلة على خلفية احداث داعش.[٢٦] ارتفع فضلاً عن اضرار تلك العمليات بإمكانات الدولة وسياستها العامة، لذلك انصب جهد الدولة على معالًجة تردي الوضع الامني من خلال التنسيق مع دول الجوار بما في ذلك تركيا، لأجل ضبط حدودها لمنع تدفق السلاح والعناصر الاجرامية الى العراق، فعلى سبيل المثال لا الحصر تمكنت القوات الأمريكية من القاء القبض على عناصر من القوات الخاصة التركية الذين دخلوا بصورة غير شرعية للعراق لتنفيذ أعمال اجرامية.[٢٧] يظهر مما سبق ان الواقع الامني المتردي بفعل التدخلات الخارجية والخلافات الداخلية شكل عامل ضغط على صانع القرار العراقي، ودفعه

للبحث عن الحلول الناجعة لوقف نزيف الدم العراقي والحفاظ على امن المواطنين وسلامتهم مع تامين مؤسسات الدولة وممتلكاتها من خلال تنسيق المواقف مع دول الجوار بما في ذلك تركيا لتجفيف منابع الإرهاب، وحث الاخيرة على التعاطي الإيجابي مع المشكلة الامنية التي يعانيها العراق.

جدول (١)حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا مقارنة ببقية دول الجوار لعام ٢٠١٩

ت	منطقة التبادل	حجم التبادل التجاري مليار دولار	النسبة المئوية
١	العراقي – التركي	١٦	٥٠,٤
٢	العراقي – الإيراني	١٢	٣٧,٥
٣	العراقي – السوري	٢	٦,٠٢
٤	العراقي– الاردني	٠,٦٥٤	٢
٥	العراقي – السعودي	١,٣	٤
٦	العراقي – الكويتي	٠.٠٢٧	٠,٠٨
٨	**المجموع**	٣١,٩٨١	%١٠٠

المصدر: من عمل الباحثان اعتماداً على: جمهورية العراق وزارة التجارة ، دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠١٩ .

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً – الاستنتاجات :

١. تبين من خلال البحث ان العلاقات العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣ لم تستقر على نسق معين بل كانت متذبذبة بين السلبية والايجابية وهذا ناجم عن الفوارق الجيوسياسية بين الدولتين.
٢. افادت تركيا من مشتركاتها الجغرافية مع العراق (الموارد المائية ،الموقع الجغرافي، العامل الاثني) في تعظيم مكاسبها الجيوسياسية على حساب الدولة .
٣. حاول العراق جسر الهوة بينه وبين تركيا عبر تنشيط حراكه الدبلوماسي حيالها وصولا الى تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي الذي ينعقد بشكل دوري بين الدولتين ، بيد ان ذلك المجلس لم يثن طموحات تركيا الجيوسياسية الرامية الى احياء امجاد إمبراطوريتها او ما يعرف بالعثمانية الجديدة .
٤. كشف البحث عن انخراط تركيا في صراع المحاور الجيوستراتيجية ، لاسيما المحور الامريكي ، اذ دعمت اجندات ذلك المحور واخرها مساعدتها للولايات المتحدة في توسيع تمدد تنظيم داعش الاجرامي على حساب سوريا والعراق .

ثانياً – المقترحات:

١. ضرورة العمل على تحسين بيئة صنع القرار في العراق لكونها لا تتناسب مع حجم التحديات الاقليمية والدولية التي تواجه الدولة بعد عام ٢٠٠٣ .
٢. استثمار حاجة تركيا الى السوق العراقية في السلوك السياسي الخارجي ازاء تلك الدولة خاصة اذا ما علمنا ان نسبة تبادلها التجاري مع العراق بلغت اكثر من (٥٠ %) من اجمالي تبادله التجاري مع دول الجوار الجغرافي .
٣. من الضروري بمكان ان يعمل صانع القرار العراقي على ابعاد الدولة عن صراع المحاور الجيوسياسية والجيوستراتيجية لأنه لا يخدم مصالحها فضلا عن كونها غير مؤهلة جيوبولتيكيا لذلك الصراع .
٤. العمل على ترميم العقد الاجتماعي العراقي لكونه يمثل خاصرة الدولة الرخوة التي افادت منها الفواعل الدولية والاقليمية ومنها تركيا في تنفيذ مشاريعها العدوانية ازاء الدولة.

هوامش البحث

(١) وليد رضوان، العلاقات العربية التركية،ط١ ،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،بيروت،٢٠٠٦، ص٣٩٦.

(٢) هنري ج. باركي، تركيا والعراق اخطار وامكانات الجوار، معهد السلام الامريكي، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنيت من: www.usip.org

(٣) وليد رضوان، مصدر سابق، ص ٣٩٢.

(٤) شريف تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب اردوغان، ط١، دار الكتاب العربي، دمشق ٢٠١١، ص٢١٣.

(٥) علي هاشم عبدالله، السياسة الخارجية التركية بعد احداث ١٩٩٠ وافاق المستقبل ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،٢٠١١، ص٢٤٢ – ٢٤٤.

(٦) العلاقات العراقية التركية، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنيت عن:

www.iraq1991.Com/index.php?mod=articale&cat

(٧) علي هاشم عبدالله مصدر سابق، ص٢٤٣.

(٨) مشكلة المياه بين تركيا والعراق، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنيت عن:

www.aliraqi.org/Forums/showtheread.Php?t=95082

(9) www.Buratha،news.Com/news-article-91888.htm1

(١٠) عامر الهادي، قضية الهاشمي هل تقف عائقا امام تطوير العلاقات العراقية التركية، مجلة الرسالة، العدد ٦٦، مؤسسة الغري ، النجف، ٢٠١٣، ص٣٣ – ٣٤

(١١) وسام الروازق، العلاقات العراقية التركية الى اين، مجلة الرسالة، العدد ٦٦، مؤسسة الغري للمعارف الاسلامية، النجف الاشرف، ٢٠١٣، ص ١٨– ١٩.

(*) للمزيد ينظر الى: أحمد داوود اوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط٢، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١١.

(١٢) وسام الروازق، مصدر سابق، ص٦٤٤.

(١٣) علي هاشم عبد الله، مصدر سابق، ص٢٤٣–٢٤٥.

(١٤) وسام الروازق، مصدر سابق، ص١٩.

(15) www.iraqhurr.mobi/a/24555838.htm1.

(16) www.newsabah.com/ar/2397/1/82523.

(١٧) عبد الله توتو نجي، الارادة السياسية اتجاهات العلاقات العراقية التركية،، مجلة حوار الفكر، العدد ٢٤، السنة التاسعة، المعهد العراقي لحوار الفكر، بغداد، ٢٠١٣، ص ٢٠٣– ٢٠٥، ٢١٣.

(١٨) التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٠ – ٢٠١١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ص٨٣.

(١٩) التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠٠٨، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد ، ص٢٠٤.

(٢٠) هنري باركي، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت، مصدر سابق.

(٢١) عبد الله توتونجي، مصدر سابق، ص ٢١٣.

(٢٢) وسام الروازق، مصدر سابق، ص١٨.

(٢٣) حسين حافظ العكيلي، العراق ودول الجوار دراسة في الفاعلين التركي والايراني، مجلة المستقبل، العدد ٣ ،مركز المستقبل للدراسات والبحوث، بغداد، ٢٠٠٦ ، ص١٩.

(٢٤) جمهورية العراق، وزارة النفط، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنيت عن:

http://www.oil.gov.iq

(٢٥) التقرير الاستراتيجي العراقي ٢٠١٠ – ٢٠١١، مصدر سابق، ص١٨١.

(26) www.alhadath-tv.com

(٢٧) هنري ج باركي، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت، مصدر سابق.

(٢٨) ابراهيم حلمي الغوري، اطلس العراق والوطن العربي والعالم، (د. ط)، دار الشروق العربي، بيروت، ص ١٣.

(٢٩) عمر نجيب ، مخطط تقسيم العراق في متاهات الصراع ، الشبكة الدولية للمعلومات الانترنت عن:
www.raialyoum.com

(٣٠) لطيف كامل كليوي ، اعياد عبد الرضا عبدال ، تحليل جغرافي سياسي لبناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة اوروك للعلوم الانسانية ، العدد ٢ ، المجلد ١٢ ، جامعة المثنى ، ٢٠١٩ ، ص١٦٩٩.

مصادر البحث

1- Al-Hadi, Amer, Al-Hashemi case, does it stand as an obstacle to the development of Turkish relations, Al-Risalah Magazine, No. 66, Al-Ghary Foundation, Najaf, 2013.
2- Al-Rawaziq, Wissam, Iraqi-Turkish Relations to Where, Al-Risalah Magazine, Issue 66, Al-Ghari Foundation for Islamic Knowledge, Najaf Al-Ashraf, 2013.
3- Abdullah, Ali Hashem, Turkish foreign policy after the events of 1990 and future prospects, Master Thesis, Faculty of Political Science, Nahrain University, 2011.
4- Al-Aqili, Hussein Hafez, Iraq and the Neighboring Countries, A Study of Turkish and Iranian Actors, Future Journal, Issue 3, Future Center for Studies and Research, Baghdad, 2006.
5- Al-Ghuri, Ibrahim Helmy, Atlas of Iraq, the Arab World and the World, (Dr. I), Dar Al-Shorouq Al-Arabi, Beirut.
6- Ihsanoglu, Ahmed Dawood, The Strategic Depth of Turkey's Location and Its Role in the International Arena, translated by Muhammad Jaber Thalji and Tariq Abdul Jalil, 2nd Edition, Arab Science Publishers, 2011.
7- Iraqi Strategic Report 2008, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Baghdad.

8- Keliwi, Latif Kamel, Abd al-Ridha Abdul's holidays, a geopolitical analysis of building the Iraqi state after 2003, Uruk Journal of Human Sciences, Issue 2, Volume 12, Al-Muthanna University, 2019.
9- Naji, Abdullah, Political Will, Trends in Iraqi-Turkish Relations, Thought Dialogue Magazine, No. 24, Year 9, Iraqi Institute for Thought Dialogue, Baghdad, 2013.
10- Radwan, Walid, Arab-Turkish Relations, 1st Edition, Publications Company for Distribution and Publishing, Beirut, 2006.
11- Tagyan, Sharif, Sheikh President Recep Tayyip Erdogan, 1st Edition, Arab Book House, Damascus, 2011.
12- The Iraqi Strategic Report 2010-2011, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Baghdad.
13- Barki, Henry J., Turkey and Iraq, the dangers and potentials of the neighborhood, the American Institute of Peace, the International Internet Information Network from: www.usip.org
14- Iraqi-Turkish Relations, the International Network for Internet Information about: www.iraq1991.Com/index.php?mod=articale&cat
15- Najeeb, Omar, the scheme for dividing Iraq in the maze of conflict, the International Internet Information Network on: www.raialyoum.com
16- Republic of Iraq, Ministry of Oil, International Internet Network for: http://www.oil.qov.iq
17- The water problem between Turkey and Iraq, the International Internet Information Network about: www.aliraqi.org/Forums/showtheread.Php?t=95082
18- www.alhadath-tv.com
19- www.Buratha‹news.Com/news-article–91888.htm1
20- www.iraqhurr.mobi/a/24555838.htm1
21- www.newsabah.com/ar/2397/1/82523